

اخبار

غزل متبادل بين كنعان وهيئة التنسيق

يعقد رئيس اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة المكلفة درس مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب، النائب ابراهيم كنعان (الصورة)، مؤتمراً صحافياً عند الثانية عشرة والنصف ظهر اليوم الثلاثاء في مكتبه بالمجلس النيابي، يتحدث فيه عمّا أنجزته اللجنة في إعداد التقرير النهائي وتسليمه للأمانة العامة للمجلس النيابي لإقراره في اللجان المشتركة تمهيداً لطرحه على الهيئة العامة. وسيتناول كنعان المراحل التي قطعتها اللجنة وما توصلت إليه من توفير موارد لتغطية نفقات السلسلة.

في هذا الوقت، ثمنت «هيئة التنسيق النقابية» في بيان إثر اجتماعها في مقر نقابة المعلمين في لبنان، «جهود اللجنة النيابية ورئاستها في إنهاء التقرير الخاص بسلسلة الرتب والرواتب وتسجيله في قلم مجلس النواب لإحالة على اللجان المشتركة والهيئة العامة». أملة أن «يكون هذا التقرير قد أخذ بكامل بنود مذكرة الهيئة، علماً بأنها لم تتسلم حتى الآن نسخة منه».



وبناءً عليه، علقت الهيئة «تحديد موعد الإضراب والبحث في أي خطوات لاحقة إلى حين دراسة التقرير المذكور»، مع تأكيدها «تمسكها بالحقوق المكتسبة لجميع الفئات ودفع حقوق المتقاعدين والمتقاعدين والأجراء والمياومين كاملة». وأكدت «وجوب تفعيل المؤسسات الدستورية من مجلس نيابي وحكومة ومجالس رقابية»، داعية «جميع القوى والهيئات إلى الضغط بهذا الاتجاه»، معلنة «تشكيل لجنة لدراسة التقرير حين تسلمه». ولفقت إلى أن اجتماعها المقبل «سيُعقد في الرابعة من بعد ظهر الاثنين في 16 الحالي في مقر رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في الأونيسكو».

إضراب واعتصام في مدرسة LTS

أعلنت الهيئة التعليمية في مدرسة LTS - الجناح تنظيم إضراب واعتصام مشترك ينفذه المدرسون مع أهالي الطلاب أمام مبنى المدرسة عند الساعة الثامنة من صباح اليوم الثلاثاء، لمطالبة إدارة المدرسة بدفع رواتب الأساتذة المتأخرة منذ ثلاثة أشهر بسبب الخلاف الناشب بين الشركاء في المدرسة.

مهلة لتسوية أوضاع مؤسسات السوريين والأجانب

عقد اجتماع في محافظة جبل لبنان للبحث في موضوع معالجة وضع المؤسسات التي يستثمرها رعايا سوريون وأجانب دون أي مسوغ قانوني، والتي أحصتها مديرية حماية المستهلك ومديرية أمن الدولة في نطاق المحافظة ضمن جدول مفصل بأسماء هذه المؤسسات ومركزها. وقرر المجتمعون إيداع قيادة درك منطقة جبل لبنان لائحة بهذه المؤسسات لإبلاغها بوجوب تسوية أوضاعها القانونية في مهلة أقصاها 2013/12/20 تحت طائلة الإقفال والختم بالشمع الأحمر. وطلب المحافظ من القائمين وجوب إبلاغ البلديات ضمن نطاقهم تقديم كل التسهيلات اللازمة للقوى الأمنية للحصول على المعلومات المطلوبة بشأن هذه المؤسسات.

إقرار قانون تجريم العنف الأسري

نظم «نادي حقوق الإنسان» في الجامعة اللبنانية، ندوة في كلية الحقوق - الفرع الخامس في صيدا، بعنوان «تعزيز حق النساء في التمكين على المدافعة من أجل إقرار قانون تجريم العنف الأسري»، وقالت حليمة القعقور، المشرفة على النادي «إن العنف ضد النساء هو من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً كما أقر مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، وبعد أكبر تمييز ممارس ضد النساء وفق تقارير لجنة السيدا، وإن الاتفاقيات الدولية تؤكد وجود ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة وتطالب الدول بالتصدي لهذه الظاهرة من طريق منح النساء حقهن بالتعليم، نظراً إلى العلاقة الوطيدة بين الأمية والعنف، وتدعو أيضاً لسن تشريعات تدين العنف الأسري ضد المرأة وتؤمن الحماية لها، ولا سيما في إطار الأسرة، وبالمساواة القانونية الاقتصادية والسياسية».

النائب العام المالي وديوان المحاسبة

توضيحاً لما ورد في التقرير الذي نُشر في عدد أمس بعنوان «النائب العام المالي «العالق» في النفق: لن أسكت»، يهيم «الأخبار» أن تشير إلى أن القاضي علي إبراهيم لم يكن في نفق طريق المطار - خلدة عند طوفانه، ولكنه يعبر من هناك عادة، وقد شاهد معاناة الناس، وبالتالي لم يكن المقصود بهذه الإشارة أن النيابة العامة ما كانت ستتحرك قضائياً لو لم يكن القاضي من ضحايا تلك الفضيحة. إلى ذلك، أوضح مصدر في ديوان المحاسبة، أن النائب العام لدى الديوان القاضي فوزي خميس تحرك مباشرة ووضع يده على ملف القضية، وطلب من الجهات المعنية تقارير تفصيلية، وهو يتابع تحقيقاته وسيصدر قراره في وقت قريب.

(الأخبار، وطنية)

الفساد ليس «مرضاً» أو «ثقافة» مجردة، بل هو جزء عضوي من بنية اجتماعية، سياسية واقتصادية (أرشيف - مروان بو حيدر)

اعتراضاً شديداً على «الأدبيات الدولية» التي غيّبت مبدأ المحاسبة واستبدلت به عبارة ضبابية «مطاطة» اسمها «الحوكمة» Governance، «فأصبح تحديد المسؤولية بحاجة لدراسات تستغرق سنوات!» الفساد يتطلب «مفسدين»، كأي علاقة ثنائية، يؤكد قرم، وينتقد «الأدبيات الدولية» التي تصوّر الدولة والقطاع العام كشر مطلق، يقابله خير مطلق يمثل بالقطاع الخاص. من هنا تأتي الدعوة المتكررة لتقليص دور الدولة في إدارة المجتمع، و«لازمة» إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين «مناخ الاستثمار» عبر إعطاء القطاع الخاص الحرية المطلقة: «مؤشر مناخ الاستثمار» مركب، ومن عناصره سهولة توظيف العمال

ينتقد قرم «الأدبيات الدولية» التي تصور الدولة كشر مطلق

وتسريحهم، و«ليوننة الأجور»، التي يعجب منها قرم، في ظل تدني المعدل العام للمداخيل والأجور.

المنظمات الدولية، بحسب قرم، ترى في القطاع العام «جسماً غريباً عن المجتمع، يجب احتواؤه وتقليص أجنحته»! ولا يُنظر لدور المفسدين من القطاع الخاص، «نتيجة سيطرة أيديولوجيا الليبرالية الجديدة» (التي تنفي كونها أيديولوجيا، وتهاجم فكرة الأيديولوجيا، أو العقيدة، نفسها). والأخيرة، يقول قرم، هي «رد فعل» على الماركسية التي كانت ترى الشر الخالص في القطاع الخاص، والخير المطلق في «البروليتاريا»، أي الطبقة العاملة المدركة لهويتها ومصالحها الطبقة. يرى النظرتين ضعيفتي الصلة بالواقع المعيش، وهدف الائتحتين القضاء على الدولة، بحسب قرم! «الحملة الدولية» ذات «التطرف العقائدي الغربي» تتركز

اليوم على الدولة، والهدف المخصصة. يورد قرم أمثلة على شركات قطاع عام «ناجحة للغاية»، كشركة «إيرباص» الأوروبية، عملاق صناعة الطائرات، و«القنطرة» الفرنسية، وشركة الخطوط الجوية السويسرية SwissAir، التي أفلست بعد خصصتها. يدعو قرم للابتعاد عن «الكليشيات»، واعتماد الواقعية، «فلا يمكن تطبيق وصفات سحرية جاهزة» على الواقع المعقد. الأدبيات الدولية لا تلتفت إلى سوء الإدارة في القطاع الخاص، ولا لـ«الاستغلال الوحشي» للبيئة، يقول قرم. «اقتصادنا ليس حراً بأي شكل من الأشكال»، فشاطئ البحر تحتكره شركات خاصة، «خلافاً للديستور» الذي يعطي الناس حق الوصول إلى الشاطئ، والكارتيلات أو الاحتكارات Oligopolies تفرض الأسعار على المستهلك، وتزيد بها بشكل غير مبرر، وتسوق السلع الفاسدة.

الإدارة اللبنانية كانت سليمة قبل الحرب «الأهلية»، يؤكد قرم، لكن انهيار الرواتب وتبخر المدخرات بالليرة اللبنانية مطلع التسعينيات كانا «سبباً لتفشي الفساد الصغير»، ممثلاً بالرئى لإمراض المعاملات. «المفارقة» تكمن في أنه بعد استتباب الأمن ونزع سلاح الميليشيات، صار سعر صرف الدولار 2800 ليرة صيف عام 1992. كان ذلك «ضربة قاضية» للطبقة المتوسطة والموظفين الذين يتقاضون رواتب بالليرة والمدخرين بالليرة، فصار الجهاز الإداري «مكشوفاً» وعرضة للفساد. أما «الفساد الكبير»، فيتمثل في العلاقة «بين القطاع العام والخاص»، في «نظام المناقصات المخفوت»، وخاصة خلال هبة «الإعمار» والاستملاكات الحافلة بـ«الفصائح».

دفع هذا الواقع الكثير من اللبنانيين إلى الهجرة إلى دول الخليج العربي، حيث خبروا «إدارة الدولة الإقطاعية»، لا دولة القانون والمحاسبة. «من خبرتي كإقتصادي، يحتاج جمع ملياري دولار إلى أجيال»، يقول قرم. لكن بعض اللبنانيين، عبر علاقات «خاصة» مع الملوك والأمراء، جمعوا ثروات طائلة، وجلبوا معهم إلى لبنان نظام «المكازم الملكية لمن يقدم الولاء»، فعدنا إلى عصر ما قبل الثورة الفرنسية، إلى الدولة الزبائنية.

«الموامة» تتقدم على «واقعة» الاغتصاب

يتعرّف إلى المشتبه فيهم». ويضيف المسؤول أن «التحقيقات تتركز حالياً على ما ورد في التقرير الطبي بأن لا وجود لعلامات تثبت عملية الاغتصاب بسبب استحمام الشاب المعتدى عليه»، لافتاً إلى أنه في حال ثبوت فرضية المؤامرة المدبرة ستقوم القوى الأمنية بالإجراءات القانونية اللازمة وفقاً لما سيقرره القضاء المختص.

وأوضح رئيس بلدية تمنين التحتا مهدي مرتضى «أن الخيم تقع بين بلدي قصرنيا وتمنين التحتا، ولا دخل لأهالي بلديته بالقضية، لا من قريب ولا من بعيد»، مستغرباً تضخيم ما جرى إعلامياً، إذ «لا يجوز أن يتهم أهالي البلدة بحرق الخيم؛ لأن ذلك حصل في سهل محلة حوش الغنم البعيدة عن بلدنا الآف الأمتار». لم ينف مرتضى أو يؤكد ما يثار من شائعات تحدثت عن قصة اغتصاب وهمية، فـ«لا يمكن البناء على شائعات، ونحن بانتظار ما تكشفه التحقيقات في هذا الإطار». ما قاله مرتضى يؤكد رئيس بلدية قصرنيا عبد الكريم الديناني الذي تمنى على الأجهزة الأمنية الإسراع بإنهاء التحقيقات لجلاء الحقيقة ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

مسؤول أمني: التحقيقات لم تثبت بعد حصول الاغتصاب

القضية عند هذا الحد؛ فبعد أيام سرت شائعات تحدثت عن أن كل ما جرى ما هو إلا قصة ملفقة اختلقها مالكو العقار الجدد الذين باسروا، بعد يومين من إزالة الخيم، بإنشاء مبنى يرجح أن يكون مخصصاً لتوضيب الكبيس على أنواعه. يلّمح مسؤول أمني لـ«الأخبار» إلى أن التحقيقات «لم تثبت بعد حصول الاغتصاب، وأن ما يصل إلى الأجهزة الأمنية من معلومات حتى تاريخه يرجح فرضية المؤامرة المدبرة، وأن ما يعقد الأمور هو الحالة العقلية غير السليمة التي يعانيتها المعتدى عليه الذي لم

جاءت الثورة الفرنسية «خطأ فاصلاً» غير هذا النمط من الفساد المتواصل في بنية النظام، قال قرم. فأصبح الشعب صاحب السلطات، وأصبحت أجهزة الدولة في خدمة المواطن، وأنت الثورة بمبدأ محاسبة موظفي الدولة Accountability. يسجل قرم هنا

عدل

نقولا ابو رجيلي

لا تزال التحقيقات جارية لكشف ملابس جريمة اغتصاب فتى لبناني من ذوي الاحتياجات الخاصة، أنهم بارتكابها عمال سوريون يقطنون بين بلدي قصرنيا وتمنين التحتا (غربي بعلبك)، في ظل كلام متزايد على أن ما جرى ليس سوى قصة مفبركة، الهدف من ورائها إزالة خيم العمال السوريين من عقارات خاصة تقع ضمن أراضٍ تابعة عقارياً للبلدتين المذكورتين.

قبل نحو أسبوعين، انتفض عدد من سكان بلدي قصرنيا وتمنين التحتا وعمدوا إلى قطع الطريق العام التي تربط البقاع الأوسط ببلدات غرب بعلبك، موجة الغضب هذه جاءت على أثر شيوع خبر تعرض الفتى لجريمة اغتصاب، وطلب المحتجون بإزالة خيم يقيم فيها عمال زراعيون سوريون منذ عشرات السنين. ترافق ذلك مع فض الأجهزة الأمنية الاعتصام بعد توقيف ثلاثة عمال سوريين اشتبه بتورطهم بهذه الجريمة. نال الغاضبون مطلبهم بعدما سارع أصحاب الخيم إلى تفكيكها على عجل، والانتقال إلى مناطق أخرى في البقاع الأوسط. لم تتخه فصول